

عبر الموبايل والموقع الإلكتروني والفروع الإلكترونية ومركز الاتصال

«بيت التمويل» يواصل خدمة العملاء إلكترونياً بالعتلة

يواصل بيت التمويل الكويتي خلال العتلة تقديم خدماته المصرفية للعملاء على مدار الساعة عبر الموبايل والقنوات البديلة والمنصات الرقمية، حيث تتوفر معظم الخدمات المصرفية عبر تطبيقات البنك الإلكترونية، أو من خلال الفروع الإلكترونية المنتشرة في العديد من المناطق والمواقع المهمة لخدمة العملاء وتنفيذ عملياتهم، بالإضافة إلى قنواته على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب العديد من قنوات الخدمة الإلكترونية، بالاعتماد على



أحدث أدوات التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية. ويتميز تطبيق KFHOnline بتصميم عصري وخدمات مصرفية ذكية، فقد قام بيت التمويل الكويتي بتحديث شامل للتطبيق في تأكيد جديد على الريادة بالابتكار الرقمي

والتفوق في تقديم حلول مالية متطورة تلبي احتياجات العملاء وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة، وتؤكد التميز في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي. ويوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة مصرفية، كما تتمتع الخدمات الجديدة لطلب بطاقات اقتراضية مسبقة الدفع بشكل فوري عن طريق KFHOnline وكذلك يمكن للعميل التحكم بحدود استخدام البطاقة المصرفية والبطاقة الإضافية الائتمانية والتحويلات المالية المحلية والخارجية.

«الأهلي» يعطل أعماله في رأس السنة الميلادية



العتلة التي تشمل موقعه الإلكتروني eahli.com وتطبيقه على الهواتف

الذكية وأجهزة السحب الآلي الخاصة به المنتشرة في جميع أنحاء البلاد فضلاً عن مركز خدمة العملاء «أهلي أهلي» على الرقم 1899899. ويهذه المناسبة، يتقدم «الأهلي» باسمي آيات التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وإلى الحكومة الكويتية والشعب الكويتي الكريم وجميع المقيمين، وكل عام وأنتم بخير.

بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 2026، أعلن البنك الأهلي الكويتي عن إغلاق أبوابه في جميع فروع يوم الخميس 1 يناير 2026، على أن يستأنف أعماله المعتادة بدءاً من يوم الأحد 4 يناير 2026، علماً أن فرع الخيران مول سيستمر في استقبال العملاء كالمعتاد خلال العتلة من 10 صباحاً إلى 10 مساءً. وأكد «الأهلي» جاهزيته التامة لخدمة العملاء عبر مختلف منصات الرقمية على مدار الساعة خلال

مواصلاً جهوده لدعم حملة «لنكن على دراية» وتوجيهات «المركزي»

«بوبيان» يوائم أنظمتها مع المرونة السيبرانية والتشغيلية



علي المتروق

في إطار حرصه على حماية عملائه وتعزيز جاهزيته لمواجهة التحديات الرقمية المتزايدة، أعلن بنك بوبيان عن بدء تنفيذ برنامج موافاة داخلي، تماشياً مع إصدار بنك الكويت المركزي للإطار المحدث للمرونة السيبرانية والتشغيلية: Cyber & Operational Resilience Framework - CORF، والذي جاء تطويراً للإطار الآمن السيبراني الصادر في عام 2020.



تحاكي سيناريوهات مختلفة. وأضاف أن هذه الخطوات تأتي ضمن نهج متكامل في دعم حملة «لنكن على دراية» التوعوية، حيث يجمع بين تعزيز الوعي والوقاية من الاحتيال، وبين تطوير الجاهزية المؤسسية للتعامل مع المخاطر السيبرانية والتشغيلية، بما يتوافق مع تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي ويخدم مصلحة العملاء على المدى البعيد. وأشار إلى أن أي متطلبات تتعلق بالموظفين، سواء في مجالات التوعية

التزاماً بتطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة

.. والبنك ينفذ إخلاءً وهمياً لمقره الرئيسي بوقت قياسي



لقطة جماعية لفريق إدارة الأمن في «بوبيان» مع ممثلي الجهات المشاركة من «الداخلية» و«الصحة»

مستوى عالياً من الانضباط والجاهزية التشغيلية. وأوضح أن العملية هدفت إلى اختبار كفاءة منظومة المرافق الحيوية في المقر الرئيسي، بما يشمل أنظمة الإنذار، مخارج الطوارئ، معدات الإطفاء، وإجراءات الإخلاء، إلى جانب قياس مدى جاهزية الموظفين للتعامل مع الحالات الطارئة، وتحديد أي مجالات تطوير مستقبلية ضمن خطط إدارة المخاطر.

وتوجه الناصر بالشكر الجزيل لكل من وزارتي الداخلية والصحة المتمثلة في داخل البنك، مشيراً إلى أن عملية الإخلاء والتي جاءت بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، نفذت بنجاح وفي زمن قياسي، حيث بادر الموظفين إلى مغادرة مواقعهم وفق مخرج الطوارئ المحددة، والتوجه إلى نقاط التجمع المعتمدة، إلى نقاش التجمع المعتمدة، وتوسط تنسيق كامل بين فرق الأمن والسلامة داخل المبنى والجهات المعنية، بما يعكس

في منظومة العمل في بنك بوبيان، ولهذا نحرص على اختيار جاهزيتنا بشكل عملي ومستمر، لضمان قدرتنا على الاستجابة السريعة والمنظمة لأي ظرف طارئ، بما يحافظ على استقرار بيئة العمل واستمرارية العمليات. وأضاف أن التفاعل الإيجابي والانضباط الذي سمنه خلال تنفيذ عملية الإخلاء يعكس مستوى الوعي والمسؤولية لدى فرق العمل، ويؤكد نجاح

نفذ بنك بوبيان عملية إخلاء وهمي لمقره الرئيسي، ضمن التزامه المتواصل لتعزيز الجاهزية المؤسسية وتقييم كفاءة أنظمة السلامة والطوارئ، بما يضمن حماية الموظفين والعملاء واستمرارية الأعمال في مختلف الظروف التشغيلية.

وأظهرت نتائج التجربة قدرة فرق العمل المختلفة على التعامل بشكل احترافي، سواء من حيث سرعة الاستجابة أو دقة تنفيذ التعليمات، انطلاقاً من التزامه بتطبيق أفضل المعايير العالمية في مجال الصحة والسلامة المهنية في جميع منشآته، وهو ما يعكس فاعلية البرامج التدريبية والبنية التحتية لإدارة الطوارئ المعتمدة في البنك. وفي هذا السياق، قال نائب المدير العام لإدارة الخدمات العامة في بنك بوبيان يحيى الناصر: «سلامة موظفينا وعمالنا أحد الركائز الأساسية

«التجاري» يوفر خدماته المصرفية خلال رأس السنة



مختلف مناطق في الكويت التي توفر أفضل الخدمات المصرفية للعملاء على مدار الساعة. ويعلن البنك

أيضاً عن استمرار تقديم خدماته على مدار الساعة عبر قنواته الرقمية، مثل خدمة الفيديو المباشر عبر تطبيق البنك CBK Mobile والموقع الإلكتروني www.cbk.com. إضافة إلى الخدمة الهاتفية والتواصل عبر خدمة الواتساب على رقم 1-888225 على مدار الساعة، علماً بأن البنك سيواصل أنشطة أعماله المعتادة يوم الأحد الموافق 4 يناير 2026، وكل عام وأنتم بخير.

أعلن البنك التجاري الكويتي عن استمرار تقديم خدماته المصرفية للعملاء خلال عتلة رأس السنة الميلادية في فرع مطار الكويت الدولي T1 على مدار الساعة، إضافة إلى فرع الأفتونز، وكذلك فرعه في مجمع الخيران. كما يمكن للعملاء الحصول على الخدمات المصرفية من خلال أجهزة السحب والإيداع والخدمة الذاتية الموجودة في

المعادن النفيسة شهدت عاماً استثنائياً خلال 2025 باعتبارها أصلاً كملاد آمن

الذهب والفضة يعاودان الصعود بقوة



والكالات: قفزت العقود الأجلة للفضة بنسبة تصل إلى 5٪ خلال تعاملات أمس الثلاثاء، مواصلة ذلك تقلبات أسعار المعادن النفيسة خلال عام 2025، وارتفعت العقود الأجلة للفضة تسليم مارس بنسبة 5,3٪ لتصل إلى 74,17 دولاراً للأونصة خلال التعاملات، مسجلة بذلك مكاسبها منذ بداية العام بنسبة 153٪. وسجلت العقود الأجلة للفضة مستوى قياسي جديداً ليلة الأثنين الماضي، حيث بلغت 80 دولاراً للأونصة لأول مرة. إلا أن هذه المكاسب تلاشت سريعاً، وسجل المعدن أكبر انخفاض يومي له منذ فبراير 2021، ليغلق الجلسة منخفضاً بنسبة 8,7٪. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «KKM Financial»، جيف كيلبورغ: «هذه حركة تاريخية. لم نشهد حركة كهذه منذ فترة طويلة». ومع ذلك، قد لا تتركز مكاسب السلع الأساسية في عام 2026 بنفس القدر الذي شهدته هذا العام، وفقاً لفلوريان إيليو، رئيس قسم الاقتصاد الكلي في شركة لومبارد أودير لإدارة الاستثمارات، فمع التوقع بتسارع النمو في العديد من الدول عام 2026، قد تفقد المعادن النفيسة ومكانتها كملاد آمن بعضاً من بريقها. وصرح إيليو قائلاً: «نرى أن السلع الأساسية من بين أفضل القطاعات أداءً للعام المقبل، لكن مصر هذا الأداء يعود إلى دورية السلع الأساسية أكثر من المعادن النفيسة الدفاعية». وعلى الجانب الآخر، تعافت العقود الأجلة للذهب من انخفاض حاد أول من أمس، وصعدت إلى مستوى 4394,30 دولاراً للأونصة، مرتفعة بنسبة 1,2٪، وفي الوقت نفسه، ارتفعت العقود الأجلة للنحاس إلى 5673

دولاراً للأونصة، بنسبة 1,9٪. وشهدت المعادن النفيسة عامًا استثنائياً، مدفوعة بعوامل متعددة. وبعبارتها أصولاً كملاد آمن، استفاد الذهب والفضة من تصاعد التوترات الجيوسياسية. تعتبر هذه المعادن أيضاً وسيلة للتحوط ضد التضخم. كما أن ضعف الدولار الأميركي يجعل المعادن أرخص وأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وقد ساهمت التوقعات بخفض أسعار الفائدة والمخاوف بشأن قيود العرض في ارتفاع الأسعار، وخلال عتلة نهاية

في اجتماع 4 يناير المقبل وسط مؤشرات متزايدة على فائض عالمي في المعروض

«أوپيك+» تتجه لتثبيت إنتاج النفط



بمصادرة ومطاردة ناقلات النفط الخام الروسية، كما استهدفت أوكرانيا البنية التحتية النفطية الروسية وناقلات النفط في هجمات الحقت أضراراً بكاراخستان، العضو الآخر في التحالف. وسرع التحالف في أبريل استئناف الإمدادات التي توقفت منذ عام 2023، على الرغم من المؤشرات التي تدل على أن الأسواق العالمية تتمتع بإمدادات كافية. وانفتحت المجموعة على استئناف سريع لشريحة أولية تبلغ 2,2 مليون برميل يومياً، ثم شرعوا ببطء في إعادة تشغيل شريحة أخرى، قبل أن يقرروا الشهر الماضي تعليق العملية. ومن بين الشرطتين، لم يستأنف إنتاج نحو 1,2 مليون برميل يومياً حتى الآن، حيث تواجه بعض الدول صعوبة في زيادة الإنتاج بالقدر الذي تعهدت به.

وانخفضت أسعار العقود الأجلة للنفط الخام بنسبة 17٪، أكبر انخفاض سنوي لها منذ جائحة 2020، مع تزايد المعروض من «أوپيك+» و«أوپك»، في حين تباطأ نمو الطلب العالمي. ويتوقع خبراء التنقيب، مثل وكالة الطاقة الدولية، فائضاً قياسي العام المقبل، حتى إن أمانة «أوپيك» - التي عادت ما تكون أكثر تفاعلاً من غيرها -

وكالات: أفادت وكالة «بلومبيرغ»، نقلاً عن 3 مندوبين، بأنه من المتوقع أن تلتزم «أوپيك+» بقرار تجسيد الإنتاج المقرر خلال اجتماعها نهاية هذا الأسبوع، وسط مؤشرات متزايدة على فائض عالمي في المعروض النفطي. وسيعقد الأعضاء الرئيسيون، بقيادة السعودية وروسيا، مؤتمراً عبر تقنية الفيديو في 4 يناير، لمراجعة قرار - اتخذ لأول مرة في نوفمبر - بوقف أي زيادات إضافية في الإنتاج خلال الربع الأول من العام، بعد استئناف الإنتاج بشكل سريع في وقت سابق من هذا العام. وأكد التحالف هذه السياسة خلال اجتماع عقد في بداية هذا الشهر، ومن المرجح أن يكرر ذلك هذه المرة، وفقاً للمندوبين الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم نظر الطبيعة المداومات الخاصة.

الولايات المتحدة تحافظ على الصدارة تليها الصين

الهند تتخطى اليابان لتصبح رابع أكبر اقتصاد عالمي.. وتتطلع إلى إزاحة ألمانيا



ووفقاً للمذكرة، فإن الناتج المحلي الإجمالي للهند بلغ 4,18 تريليونات دولار، متجاوزاً اليابان، ما يجعلها رابع أكبر اقتصاد عالمي، مع توقعات بإزاحة ألمانيا من المركز الثالث خلال عامين ونصف العام إلى 3 أعوام، ووصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,3 تريليونات دولار بحلول عام 2030. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2026 إلى أن حجم الاقتصاد الهندي سيبلغ 4,51 تريليونات دولار، مقارنة بـ 4,46 تريليونات دولار لليابان. ويأتي هذا التقييم المتفائل على الرغم من المخاوف الاقتصادية الناتجة عن فرض واشنطن في أغسطس رسوماً جمركية عالية على مشتريات الهند من النفط الروسي. وأكدت نيودلهي أن استمرار النمو يعكس «مرونتها في ظل حالة عدم اليقين المستمرة في التجارة العالمية». غير أن مؤشرات أخرى تقدم صورة أقل تفاؤلاً، فمن حيث عدد السكان تفوقت الهند على جارتها الصين، لتصبح الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في عام 2023. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الهند فبلغ 2694 دولاراً في 2024، أي أقل بـ 12 مرة من نظيره في اليابان (32487 دولاراً) وأقل بـ 20 مرة من نظيره في ألمانيا (56103 دولاراً). وأظهرت الأرقام الحكومية أن أكثر من ربع سكان الهند، البالغ عددهم 1,4 مليار نسمة، تتراوح أعمارهم بين 10 و26 عاماً، ويواجه الاقتصاد تحدياً كبيراً في توفير وظائف ذات رواتب مجزية ملايين الخريجين الشباب. وأكدت المذكرة: «بوصفها إحدى أحدث دول العالم، فإن قصة نمو الهند تتشكل بقدرتها على توفير فرص عمل نوعية تستوعب بكفاءة القوى العاملة المتنامية وتحقق نمواً شاملاً ومستداماً». وكشف رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، هذا العام عن تخفيضات واسعة النطاق في ضرائب الاستهلاك، ودفع بإصلاحات في قانون العمل، بعد أن بلغ النمو الاقتصادي أدنى مستوى له في 4 سنوات خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 مارس، وسجلت الروبية الهندية أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار في أوائل ديسمبر، بعد أن انخفضت بنحو 5٪ خلال 2025. ونتيجة المخاوف بشأن عدم التوصل إلى اتفاق تجاري مع واشنطن وتأثير الرسوم على صادرات البلاد، وكانت الهند قد أصبحت خامس أكبر اقتصاد في العالم عام 2022، عندما تجاوز ناتجها المحلي الإجمالي ناتج بريطانيا، وفقاً لإرقام صندوق النقد الدولي.

أ.ف.ب: تجاوزت الهند اليابان لتصبح رابع أكبر اقتصاد في العالم، ويأمل المسؤولون الهنود في تجاوز ألمانيا خلال 3 سنوات، وفقاً لتقديرات المراجعة الاقتصادية الحكومية في نهاية العام. ومع ذلك، يعتمد التأكيد الرسمي على البيانات النهائية للناتج المحلي الإجمالي السنوي، المقرر صدورها في عام 2026، حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الهند ستجاوز اليابان المركز الثالث بناتج محلي المقبل. وتحافظ الولايات المتحدة على صدارة الاقتصاد العالمي، مع توقعات بوصولها لتتجاوز الناتج المحلي الإجمالي إلى 31,8 تريليون دولار في 2026، وهو رقم يعادل تقريباً اقتصادات الصين وألمانيا والهند مجتمعة، ما يعكس فجوة هائلة في ميزان القوة الاقتصادية العالمية، تليها الصين في المرتبة الثانية بناتج محلي يقارب 20,6 تريليون دولار، فيما تحتل ألمانيا المركز الثالث بناتج محلي إجمالي يبلغ نحو 5,3 تريليونات دولار.

في حين هي متكررة الإحاطة الاقتصادية الحكومية: «تعد الهند من بين أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم، وهي وضع جيد للحفاظ على هذا الزخم».